



نخيل نيوز | متابعة

أكد وزير المالية، اليوم، قدرة الوزارة الكاملة على سد العجز الحاصل في الموازنة العامة، مشدداً على توفر الخطط والآليات المالية الكفيلة بضمان استقرار الإنفاق وتمويل الالتزامات الحكومية دون أي تعثر.

كما أعلن الوزير عن جملة من القرارات والقرارات التنظيمية الهامة التي تهدف إلى إنصاف شريحة واسعة من العاملين في مؤسسات الدولة، وأبرزها:

تثبيت جميع العقود: المضي بإجراءات تثبيت كافة المتعاقدين على الملاك الدائم للدولة، تسوية وضع العاملين بأجور يومية وتحويلهم إلى نظام العقود وفق القرار (315) واستحداث فرص عمل جديدة، وإيجاد (100) ألف عقد جديد ضمن الموازنة العامة، يتم توزيعها مناصفةً بواقع (50) ألف عقد لصالح القوات الأمنية، و(50) ألف عقد آخر للوظائف المدنية في

